



صدر عن حزب حرّاس الأرض - حركة القومية اللبنانية، البيان الأسبوعي التالي:

ان مخطط تهجير اللبنانيين عامّة و"المسيحيين" خاصة بدأ مع إنطلاق الحرب الفلسطينية - السورية على لبنان في ١٣ نيسان ١٩٧٥، وما زال هذا المخطط مستمراً حتى الساعة ولكن بأساليب أشدّ فتكاً وضراوةً من الحرب هي الأساليب الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتّجسدة حالياً في هذه الصائفة المعيشية الخانقة الشبيهة بالمجاعة التي ضربت لبنان في عهد الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى وأدت يومذاك إلى هلاك الكثيرين من أهل الجبل وتهجير الآلاف منهم إلى ديار الإغتراب.

يبدو ان التاريخ يعيد نفسه اليوم، وقوافل الشباب المهاجر في تصاعد مخيف، ومن بقي منهم حتى الآن هم الذين تذرّ عليهم الحصول على تأشيرة هجرة، أو الذين لم تسمح لهم أحوالهم المادية من تأمين المبلغ اللازم لتنفّذ مصاريف السفر... أما الأسباب فتعود إلى سياسة الإفقار والإذلال التي تتبعها الدولة بشكل منهجي منذ بداية التسعينات وحتى اليوم والمتمثلة بإرتفاع نسبة البطالة وغلاء المعيشة يوماً بعد يوم، وتقنين الكهرباء والماء، وفساد الإداره، وإنعدام الخدمات الإجتماعية... إلخ، وكلها عوامل أدت إلى إرتفاع منسوب اليأس والقرف عند اللبنانيين حتى صاروا يسكنون القلق ويعيشون هاجس الهجرة الدائمة.

لذلك نقول بان كل ما يجري في لبنان اليوم يخدم مشروع التوطين ويخلق الأجواء المناسبة لتحقيقه، وكل ما تفعله الدولة هو الإكتفاء برفع شعار رفض التوطين والتلطّي وراءه إلى أجل غير مسمى.

الكل يعلم ان الخطوة الأولى لمنع التوطين تبدأ بنزع سلاح الفلسطينيين وضبط وجودهم خارج المخيمات وداخلها بعد ان تحولت تلك المخيمات إلى معسّرات تعج بالتنظيمات الإرهابية والحركات الجهادية المولودة من رحم الأصولية الإسلامية. والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا تقاعست الدولة عن تنفيذ هذا الأمر بعد ان أخذت الضوء الأخضر من مجلس الأمن عبر القرار ١٥٥٩ ومن مؤتمر الحوار الوطني عبر إقراره بالإجماع؟؟؟ مع العلم ان هذا التفاسع هو الذي أدى إلى أحداث نهر البارد وتسبّب في سقوط هذا العدد الكبير من شهداء الجيش.

بإسم اللبنانيين الشرفاء نهيب بالدولة ان تحزم أمرها كما فعلت في نهر البارد، وان تبادر إلى إخضاع المخيمات الفلسطينية إلى سلطة القانون مقدمة لإخضاع كل البؤر والمرتفعات الأمنية الأخرى المنتشرة كالسرطان في الجسم اللبناني... وإنما مصير البلاد سيبقى على كف عفريت.

لبيك لبنان

أبو أرز
في ١٤ أيلول ٢٠٠٧